

نمذجة تأثير التنمية المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية التكامل المتزامن ذي العتبات لـ Gregory Hansen : دراسة قياسية للفترة 1980-2018

قليل محمد صغير* ، مولاي علي هوارى** ، تسابت عبد الرحمان***

الإرسال: 2025/03/26

القبول: 2025/10/25

النشر: 2025/11/17

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء تأثير التنمية المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، وذلك بالاعتماد على منهجية التكامل المتزامن ذات المقاطع الهيكلية لـ Gregory Hansen. تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل علمي معمق للعلاقة الديناميكية بين هذه المتغيرات، مع التركيز على دور التنمية المالية والانفتاح التجاري كركيزتين أساسيتين لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

أظهرت النتائج أن التنمية المالية والانفتاح التجاري لهما تأثير إيجابي ملموس على النمو الاقتصادي في الجزائر. كما بينت الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه، تنطلق من الائتمان المقدم للقطاع الخاص نحو النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أهمية تعزيز الخدمات المالية كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

تساهم هذه الدراسة في إثراء النقاش الأكاديمي حول محددات النمو الاقتصادي في الدول النامية، وتوفر توصيات قيمة لصناع القرار بمهدف صياغة سياسات مالية وتجارية مستدامة تعزز من فرص النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: التنمية المالية، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، الجزائر، التكامل المتزامن ذي العتبات لـ Gregory Hansen، سببية Granger .

تصنيف JEL: C32 , F43, G20, O47 .

Modelling the Impact of Financial Development and Trade Openness on Economic Growth in Algeria Using Gregory Hansen's Threshold Cointegration Approach: An Econometric Study for the Period 1980-2018

Abstract: This study aims to examine the impact of financial development and trade openness on economic growth in Algeria over the period 1980-2018, utilizing the Gregory Hansen structural break cointegration methodology. It seeks to provide an in-depth analysis of the dynamic relationship between these variables, emphasizing the critical role of financial development and trade openness as pillars for achieving sustainable economic growth.

* أستاذ محاضر-أ-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير-جامعة معسكر ، الجزائر m.guellil@univ-mascara.dz .

** أستاذ محاضر-أ-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير-جامعة معسكر ، الجزائر houari.moulai@univ-mascara.dz .

*** أستاذ محاضر-أ-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير-جامعة معسكر، الجزائر tsabet.abderrahmen@univ-mascara.dz .

The findings reveal that financial development and trade openness have a significant positive effect on Algeria's economic growth. Additionally, the study identifies a unidirectional causality from private sector credit to economic growth, underscoring the importance of strengthening financial services as a catalyst for economic development.

This study contributes to the academic discourse on the determinants of economic growth in developing countries and offers valuable recommendations for policymakers to formulate sustainable financial and trade policies that enhance long-term growth prospects.

Keywords: financial development, trade openness, economic growth, Gregory Hansen's Threshold Cointegration Approach , Granger causality, Algeria.

JEL Classification : C32 , F43, G20, O47.

1. مقدمة

تحاول العديد من الدول تحقيق معدلات نمو مقبولة من النمو الاقتصادي، لكن ليس بأمر السهل، حيث تعتبر المنظومة المالية من أهم العناصر الأساسية في النمو الاقتصادي، حيث من خلالها يتم تعبئة الموارد و توظيفها و توجيهها من أموال إلى استثمارات حقيقية، و العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي، أصبحت محل العديد من الدراسات، انطلاقاً من أعمال (schumpeter 1912)، (Gold smith 1969)، (Shaw 1973)، (Mckinon 1973)، حيث جاءت أعمالهم لتؤكد على أن التطور المالي عامل محفز للنمو الاقتصادي، و أن نوعية المؤسسات المالية و طبيعة التطور المالي كلها عامل مساعد على تحقيق معدلات نمو، حيث يرى Schumpeter على أهمية المصارف التجارية في توفير التمويل اللازم لتحفيز النمو الاقتصادي و ما هو ما يعرف بفرضية العرض القائد أما Mckinon و Shaw و الذي أكدوا على أن عميلة الكبح المالي تقيد النمو الاقتصادي.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي خضعت فيها المنظومة المالية و المصرفية و لفترة طويلة منذ الاستقلال إلى بداية التسعينات لسيطرة الحكومة و للتسيير المركزي، حيث كان مهمة المنظومة المصرفية هي تقديم القروض ألياً و بمعدلات فائدة محددة إدارياً .

حيث دخلت الجزائر في العديد من الإصلاحات بداية من سنوات الثمانيات، واهم إصلاح هو الذي كان مع قانون النقد و القرض (90-10) الصادر في 14 افريل 1990، كلها إجراءات جاءت من أجل تحفيز النظام المالي و إزاحة كل مظاهر الكبح المالي، الأمر الذي ينجر عليه تعبئة المدخرات و بالتالي تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال الرفع من قيمة الاستثمارات المحققة .

و عليه من خلال كل ما سبق يتم طرح الإشكالية التالية:

ما تأثير التنمية المالية و الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال لفترة 1980-2018 ؟

أهمية الدراسة :

تظهر أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع فلا تزال العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي محل جدل بين الاقتصاديين، حيث دراستنا جاءت من اجل البحث في العلاقة و اتجاهها في الجزائر ،مع ادخل عنصر الانفتاح التجاري .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التطرق لعلاقة التنمية المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر ،ومن خلال الاعتماد على مؤشرات التنمية المالية و النمو الاقتصادي.

2. علاقة التنمية المالية بالنمو الاقتصادي:

هنالك العديد من الاقتصاديين التي تطرق إلى العلاقة بين النظام المالي و النمو الاقتصادي ونجد منها Joseph (1922) و Schumpeter (1912) والذي يرى الدور الكبير للبنوك و ما مدى مساهمتها في التنمية و التطور الاقتصادي، من خلال المساهمة الفعالة للجهاز المصرفي في التكوين الرأسمالي، مركز في تحليله على الودائع المشتقة و عملية خلق الائتمان، إضافة الى الدور الذي تلعبه البنوك و المؤسسات المالية في عملية الوساطة و التبادل، هي كلها خدمات من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما يرى (Goldsmith 1969) و الذي بدوره نادى بتشجيع و تطور مؤسسات النظام المالي و المصرفي لتوسيع استخدام الأدوات المالية و جعلها أكثر انتشارا لأنها بكل بساطة الوسيلة لتحقيق النمو المالي، الأمر الذي يكون حافز لتعزيز النمو الاقتصادي، في حين يرى ان غياب التطور يعيق التنمية و النمو الاقتصادي، وهذا ما تنادي به مدرسة الهيكلية المالية .

جاء مفكري الكبح المالي (la répression financière)، على انه في غير صالح نمو النظام المالي و للنمو الاقتصادي، حيث ينصح (Mckinnon et Shaw 1979) بتحرير النظام المالي من العقوبات المرتبطة بالنظام المالي و أن تحرير أسعار الفائدة هو الحل لمشكل انخفاض مستويات الادخار و الاستثمار، حيث يفترض النموذج ان ظاهرة الكبح المالي تحدث من خلال القيود و الضوابط المالية التي يتم فرضها على أسعار الفائدة و أسعار الصرف بالإضافة إلى المعدلات المرتفعة لنسبة الأحتياطي القانوني في البنوك التجارية، و التي يترتب على سوء تطبيقها تشوية لدور سعر الفائدة في الاقتصاد وخفض معدلات النمو، وعليه يرى النموذج انه يتعين إزالة هذه الضوابط و القيود و ترك الحرية لتفاعل قوى السوق من اجل دعم التنمية . حيث أن التجارب الأولى أجريت تحت تأثير أعمال Shaw (1973) و Mckinnon (1973) في كوريا الجنوبية و تاوان في سنوات الستينيات ، كانت ناجحة. أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في الودائع البنكية و تحفيز النمو الاقتصادي. بالمقابل، التحرر المالي في أمريكا اللاتينية في نهاية سنوات السبعينيات (أرجنتين، الشيلي و الاوروغواي) و في الفلبين كما في تركيا في سنوات الثمانينات يمكن اعتبارها كتجارب فاشلة: أدى ذلك إلى ارتفاع مستمر في معدلات الفائدة الحقيقية، عن طريق دخول رؤوس الأموال للمضاربة و في النهاية عن طريق أزمات خطيرة في ميزان المدفوعات و النظام البنكي.

وفقا لمدرسة نماذج النمو الداخلي حاولت دراسة دور النظام المالي كمحدد وعامل من عوامل النمو الاقتصادي وفقا ل (Bencivenga et smith 1991)، فان ظهور الوسطاء الماليين يسمح في رفع كفاءة التخصيص للأدخارات و الاستثمارات و دعم التراكم الرأسمالي من حيث انه يغير من هيكل الادخار من خلال تحويل الموارد السائلة الى استثمارات غير سائلة طويلة الأجل، كما انها تمكن من تنويع المخاطر. حيث تشير دراسة (pagano 1993) الى ان تطوير القطاع المالي

يؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، لأنه يزيد من قيمة الادخار الموجه للاستثمار الناتج عن وجود وساطة مالية ذات كفاءة، حيث يرى ان مؤسسات الوساطة المالية بإمكانها التأثير على النمو الاقتصادي من خلال التقليل قدر الإمكان من حجم التسرب و الذي يمكن من رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال.

3. الدراسات السابقة:

تشير العديد من الدراسات الى التأثير الايجابي للتنمية المالية على النمو الاقتصادي ، حيث ان حجج التأثير الايجابي للتنمية المالية على النمو الاقتصادي تستند على ان التنمية تجعل من الممكن تخصيص الموارد بكفاءة

جاءت دراسة (Barka Ahmed Barka Kashtu, 2019) بعنوان العلاقة بين التنمية المالية والانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، دراسة حالة ماليزيا من اجل دراسة العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين التنمية المالية و الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1982-2014) وتم استخدام طريقة ARDL و اختبار السببية لغرانجر. ومن النتائج المتوصل اليها أن التنمية المالية تؤثر بشكل غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال الانفتاح التجاري و تم استخدام مؤشرات الائتمان المقدم الى القطاع الخاص، وعرض النقود M2، ومؤشر الانفتاح التجاري .

وجاءت دراسة (Biplab Kumar Guru 2019 و Inder Sekhar Yadav) بعنوان التنمية المالية و النمو الاقتصادي لمجموعة البرست من اجل تأكيد الدراسة السابقة وشملت خمس دول هي البرزيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب BRICS، خلال الفترة 1993-2014، حيث تم استخدام طريقة GMM للبحث عن العلاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي وشملت المؤشرات التنمية المالية (حجم الوسطاء الماليين، نسبة الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص) في حين مؤشرات تطوير سوق الأوراق المالية هي (قيمة الأسهم المتداولة، نسبة الدوران).

وجاءت النتائج ان هناك اختلاف بين كبير بين الاقتصاديات المختارة، كما أظهرت أن جميع مؤشرات التنمية المالية تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، كما توصلت أيضا إلى ان مؤشرات تطوير سوق الأوراق المالية هو مؤشر داعم للنمو الاقتصادي، واهم توصية قدمتها الدراسة على صانعي السياسات في هذه الدول على التطوير المتزامن لكل من القطاع المصرفي و السوق المالي .

وجاءت دراسة (Jude C. Eggoh et Patrick Villieu, 2013) بعنوان اختبار العلاقة اللاخطية بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي ، خلال تقديم نموذج بسيط لنماذج النمو الداخلي ، كانت إشكالية الدراسة ما مدى وجود علاقة غير خطية بين التنمية و النمو الاقتصادي، اعتمدت الدراسة على مقارنة (Pagano 1993) وتم استخدام طريقة (PSTR; panel smooth threshold regression)، وكانت البيانات على 71 دولة من (1960-2006)، و تم استخدام مؤشر الائتمان المقدم الى القطاع الخاص على النتائج المحلي الخام كمؤشر للتنمية وجاءت نتائج الدراسة على وجود علاقة غير خطية بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي ، كما توصلت الدراسة الى الأثر الموجب بين التنمية و النمو الاقتصادي يكون أكثر حساسية في البلدان التي يكون نظامها المالي ضعيف، اما في الدول المتقدمة يكون الأثر غير محدد بسبب عائد التطور المالي الذي يكون متناقض كما أن عدم الاستقرار في الأسواق المالية هو الذي يضر بالنمو الاقتصادي .

اثبتت دراسة (Ahmed et al 2010) على ان هناك علاقة توازن طويلة المدى بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي ،و العلاقة غير مستقرة في المدى القصير ،كما تطرق الباحثين الى اتجاه السببية بين المتغيرين واهما ان الاتجاه غير واضح بسبب اختلاف طرق الاقتصاد القياسي ،إضافة الى مدة الدراسة كلما كانت الفترة طويلة ظهر ان هناك اتجاه من التنمية المالية نحو النمو الاقتصادي، إضافة الى نوع المتغيرات و طبيعتها.

كما جاءت دراسة اخرى ل (huang et lin 2009) معتمدا على قاعدة بيانات (devine al 2000) جاء التأثير الإيجابي في الدول منخفض الدخل مقارنة بالدول الغنية —وجاءت النتائج مشروطة بمستوى الدخل وتم الحصول على نتائج مماثلة من طرف العديد من الدراسات منها (Deidda et Fattouh 2002) .

واعتمدت دراسة مشتركة ل (Mc-caig and stengos ,2005) على بيانات سنوية للمدة (1970-1995)و العينة مكونة من 71 دولة باستخدام طريقة (GMM) ،ومن بين نتائج الدراسة المتوصل إليها ان هناك تأثير إيجابي للتمويل في النمو الاقتصادي، خاصة عند الاعتماد على مؤشرات الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص وموجودات السيولة كمقياس للتنمية المالية، وان العلاقة ضعيفة ومتفاوتة عند استخدام نسبة البنك التجاري الى موجودات البنك كمؤشر للتنمية .

وجاء مضمون دراسة (Caporale et al 2005) على عدة دول منها (شيلي، ماليزيا، كوريا الجنوبية، الفلبين) للمدة (1979-1998) و تم استخدام بيانات فصلية باعتماد طريقة (VAR) و العلاقة السببية لياهو تودادو ،وجاءت النتائج ان التأثير يتجه من الأسواق المالية نحو النمو الاقتصادي ،وان تطور السواق المالية يسرع من النمو الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد بكفاءة و رفع كفاءة الاستثمار من خلال تحويل المدخرات الى استثمارات .

واعتمدت دراسة (Stengos and liang 2005) على بيانات مزدوجة ل 66 دولة للمدة (1971-1995) باستخدام طريقة المتغيرات البديلة وجاءت نتيجة الدراسة ان هناك تأثير ايجابي للتمويل في النمو الاقتصادي، وكانت النتائج متباينة بين الدول بحسب مستوى التطور التقني و الفني على مستوى البنوك.

كما تشير دراسة (Rioja and Valer, 2004, a and b) الى ان الدول تختلف من حيث دخل الفرد و التطور المالي ،ومن بين نتائج الدراسة انها جاءت متضاربة بين الدول التي تشهد معدل نمو اكبر و تلك التي تشهد معدل نمو اقل ،حيث ان الدول التي تشهد دخل منخفض جاءت تأثير التطور المالي على النمو سالبا، على عكس الدول المتقدمة، وهذا ما أكدته دراسة (huang et lin 2009) ،و التي ترى ايضا دور لمعدل التضخم .

لعينة تحتوي على 74 دولة لكل مستويات التنمية لمعطيات تخص الفترة 1960 – 1995 ، Levine, Loayza et Beck (2000) استخدموا طريقتين قياسيتين للأخذ بعين الاعتبار متغير التطور المالي كمتغير داخلي في نموذج النمو. الباحثون وجدوا أن الأثر الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي يمر أساسا بالزيادة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. التأثير من خلال تراكم رأس المال هو إذن أقل أهمية. النتائج هي ذات معنوية لمختلف الطرق القياسية المستخدمة. من جانب آخر،

تحليل محددات التطور المالي، الباحثون وجدوا أن المناخ القانوني (حماية حقوق الدائنين، تنفيذ الصفقات) و جودة المعايير المحاسبية هي عوامل تفسر الاختلافات في مستوى التنمية بين الدول.

وهذا ماجاءت لتأكده دراسة (Mckibbin and ang 2007) على ان النمو الاقتصادي يؤثر على التنمية المالية في المدى الطويل و العلاقة غير محددة في المدى القصير، واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لماليزيا للفترة (1970-2001). كما حاولت ايضا العديد من الدراسات تحديد العلاقة الغير خطية بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي ومن هذه الدراسات نجد (Shen et Lee 2006) ET (Didda et fattouh 2008)، حيث ترى الدراسة الأولى ان التأثير يكون ايجابيا عند عتبة معينة من التنمية و تكون العلاقة غير خطية و ترى الدراسة الثانية ان اللاخطية تكون مشروطة بمستوى التنمية في الأسواق المالية، وترى اخرى مثل دراسة (huang et lin 2009) ان التضخم هو مصدر عدم الخطية بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي.

العلاقة بين التطور المالي و النمو درس كذلك على المستوى القطاعي. (Rajan et Zingales 1998) استخدمنا معطيات خاص بالقطاع الصناعي لدراسة الآلية التي يؤثر من خلالها التطور المالي على النمو. باستخدام معطيات مدججة ل 41 دولة (معطيات سنوية للفترة 1980 - 1990)، أشارت النتائج إلى أن التطور المالي له أثر كبير على معدل نمو القيمة المضافة لقطاع معين، أين تكون الاحتياجات المالية لهذا القطاع مهمة، ما يدعم فرضية أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي بتخفيف القيود المالية للمؤسسات.

رغم الدراسات العديدة التي وجدت الأثر الايجابي بين التطور المالي و النمو، دراسات أخرى شككت في متانة هذه العلاقة. (Andersen et Tarp 2003) أكدوا بأن العلاقة الايجابية بين التطور المالي و معدل نمو الناتج الفردي المتوصل اليها من طرف (Levine, Loayza et Beck 2000) لا تتحقق عندما يتم تقييد العينة فقط بدول افريقيا جنوب الصحراء و أمريكا اللاتينية (معامل التطور المالي كان سالبا لكن غير معنوي). أشاروا كذلك إلى أن الدراسات على السلاسل الزمنية الخاصة بدولة ما لا تسلط الضوء على السببية من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي. (Andersen et Tarp 2003) استخلصوا أن الأثر الايجابي المتوقع للتطور المالي على النمو الاقتصادي ليس مدعم بما فيه الكفاية بدراسات تجريبية.

(Ram 1999) وجد لمعطيات سنوية مرتبطة ب 95 دولة للفترة 1960 - 1989 أن الارتباط ايجابي و المعنوي بين نسبة السيولة و نمو الناتج الداخلي الخام للفرد لا يتحقق إلا في 9 دول. الارتباط هو سلمي ل 56 دولة من بينها 16 دولة بمعنوية احصائية عند مستوى 5% . (Luintel et Khan 1999) لاحظ بطريقة مشابهة ارتباط سلمي بين التطور المالي و النمو الاقتصادي (معطيات سنوية) ل 7 دول من 10 دول شملتهم العينة.

(Fernandez et Galetovic 1994) استخدموا نفس العينة المستخدمة من قبل King et Levine (1993) و تم تقسيم العينة الى قسمين حسب الانتماء أو لا الى OCDE . أكدوا أن الارتباط انخفض و أصبح غير معنوي

بالنسبة للدول المتنامية الى OCDE. كذلك، (1992) de Gregorio et Guidotti وسعوا العينة المستخدمة من قبل King et Levine، و أكدوا من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات من الدول حسب مستوى الدخل الفردي: الارتباط بين التطور المالي و النمو يرتفع و يصبح معنوي مع انخفاض مستوى الدخل الفردي. بالإضافة الى ذلك، عندما تم تقييد العينة لدول أمريكا اللاتينية، وجدوا أثر سلبي و معنوي للتطور المالي على النمو الاقتصادي. هذه النتيجة هي مفاجئة نوعا ما و يمكن تفسيرها بأنه خلال سنوات 70 و 80 أمريكا اللاتينية عرفت بتحرير (Libéralisation) مالي سريع للأسواق المالية تبعثها أزمات مالية متكررة.

(2003) Favara أعاد دراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو و قدم نتائج تقدير تركز على معطيات مقطعية و بيانات مدمجة مع تنوع طرق القياس. مؤشرين للتطور المالي تم استخدامهما: الأصول السائلة و القروض للقطاع الخاص. توصلت الدراسة الى نتائج مختلفة (إيجابية و سلبية، معنوية و غير معنوي إحصائيا) حسب طريقة التقدير المستخدمة.

(2004) Aghion, Howitt et Mayer-Foulkes وجدوا أثر مباشر غير معنوي للتطور المالي على النمو الاقتصادي. مع ذلك، معامل متغير مستوى التطور المالي و مستوى نمو الناتج المحلي الخام للفرد (الخاص بالوم أ) كانت له إشارة سالبة و معنوية. الباحثون استخلصوا زيادة احتمال تقارب معدل النمو الاقتصادي لدولة ما مع الوم أ مع مستوى التطور المالي لهذه الدولة.

اما ما تعلق بالانفتاح التجاري و تأثيره على النمو الاقتصادي نجد العديد من الدراسات منها جاءت دراسة (2014) barboza من اجل تقصي العلاقة بين الانفتاح التجاري و نمو الناتج لعينة من 33 دولة اسبوية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة الى أن الدول التي تمتلك مستوى أعلى من الانفتاح التجاري تحقق معدلات نمو سريعة للدخل الفردي .

أما دراسة (2013) afzal et al و التي جاءت من خلال استخدام نموذج ARDL على الاقتصادي الباكستاني خلال الفترة 1970-2009، وجاءت النتائج ان الانفتاح التجاري في باكستان يؤثر في النمو الاقتصادي في ظل توفر شرط توفر تحكم في معدل التضخم .

دراسة (2003) wanikkaya جاءت من اجل اختبار العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ترابطية ايجابية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي وهذا م يتفق مع الأدبيات الاقتصادية . دراسة (2003) nouzad and powell، واطهرت النتائج على وجود اثر ايجابي للانفتاح على كل من النمو و التنمية، وهذا خلال الفترة الممتدة 1965-1990، إضافة إلى العديد من الدراسات التي توصلت الى علاقة طردية بين النمو و الانفتاح التجاري ومنها دراسة (1986) cheney .

دراسة (1999) frankel et romer تمت تناولت فيه العلاقة الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي وتم دراسة العلاقة السببية عن طريق سببية لاغرانجر وتم التوصل إلى وجود العلاقة في الاتجاهين، وهي ذو تأثير ايجابي اي علاقة طردية .

وتوصل (Harrison 1996) الى وجود علاقة ايجابية بين مؤشرات الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، وتم باستخدام طرق الاقتصاد القياسي.

من خلال العديد من الدراسات السابقة التي تم التطرق اليها توصلنا إلى وجود علاقة موجبة بين التنمية المالية و الانفتاح التجاري و النمو، مع بعض التحفظات من طرف بعض الدراسات التجريبية و يمكن إرجاع اختلاف النتائج طبيعة الاقتصاديات المدروسة، إضافة إلى طرق الاقتصاد القياسي المستخدمة، وفترة الدراسة، حيث ان هناك العديد من الدراسات في الجزائر التي تطرق الى التنمية المالية و النمو الاقتصادي على حدى و الى الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، وجاءت دراستنا من اجل دراسة المتغيرين مع بعض و ما مدى تأثيرهم على النمو الاقتصادي بسبب ترابط هذين المتغيرين .

4. الدراسة القياسية:

1.4. التعريف بمتغيرات وفترة الدراسة :

الجدول (1) : جدول تعريفى لمتغيرات الدراسة

المتغير	تعريفه	مصدره
EG	نقصد به النمو الاقتصادي	البنك الدولي
DCPS	نسبة الانتماء المحلي المقدم القطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام	البنك الدولي
TRD	نقصد به معدل الانفتاح التجاري	البنك الدولي
M2	المجمع النقدي رقم 2 الى الناتج الداخلي الخام	البنك الدولي
EMP	نقصد به نسبة العمالة	البنك الدولي

2.4. الخطوة الأولى: اختبار الجذور الوحدوية ذي المقاطع الهيكلية:

كما هو معروف في حالة التعامل مع السلاسل الزمنية لابد أولا من دراسة الاستقرارية التي تعتبر مرحلة أساسية في الدراسات القياسية، و عدم المرور على هذه المرحلة يسبب نتائج زائفة لا يمكن الاعتماد عليها.

الجدول (2) : اختبار جذور الوحدة للنموذج الأول (الثابت).

décision	10%	5%	1%	Break	ZA statistic	variables
Existe	-4.58	-4.80	-5.34	1995	-4.098	EG
n'Existe pas	-4.58	-4.80	-5.34	1992	-7.483***	DCPS
Existe	-4.58	-4.80	-5.34	1999	-3.571	TRD
Existe	-4.58	-4.80	-5.34	2004	-4.472	EMP
n'Existe pas	-4.58	-4.80	-5.34	2001	-6.175***	M2

Notes: *** and ** denote significances at 1%, 5% and 10% and 5% and 10%.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج STATA

الجدول (3) : اختبار جذور الوحدة للنموذج الثاني (الاتجاه العام).

décision	10%	5%	1%	Break	ZA statistic	variables
Existe	-4.11	-4.42	-4.93	1988	-3.824	EG
Existe	-4.11	-4.42	-4.93	1995	-4.185	DCPS
Existe	-4.11	-4.42	-4.93	2009	-3.599	TRD
Existe	-4.11	-4.42	-4.93	2000	-2.651	EMP
Existe	-4.11	-4.42	-4.93	2007	-3.782	M2

Notes: *** and ** denote significances at 1%, 5% and 10% and 5% and 10%.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج STATA

الجدول (4) : اختبار جذور الوحدة للنموذج الثالث (الثابت والاتجاه العام).

décision	10%	5%	1%	Break	ZA statistic	variables
n'Existe pas	-4.82	-5.08	-5.57	1995	-5.877***	EG
n'Existe pas	-4.82	-5.08	-5.57	1992	-10.929***	DCPS
Existe	-4.82	-5.08	-5.57	2011	-3.454	TRD
Existe	-4.82	-5.08	-5.57	2004	-4.155	EMP
n'Existe pas	-4.82	-5.08	-5.57	2001	-7.311***	M2

Notes: *** and ** denote significances at 1%, 5% and 10% and 5% and 10%.

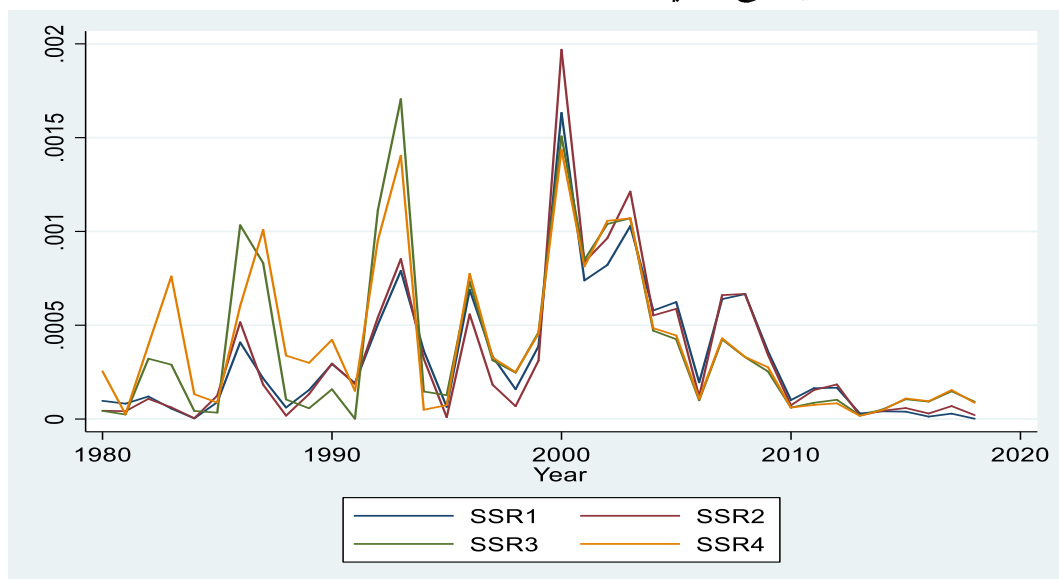
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج STATA

انطلاقاً من الجداول الثلاثة المرتبطة باختبار جذور الوحدة للنماذج الثلاثة (الثابت، الاتجاه العام، الثابت والاتجاه العام معاً) نلاحظ أن حل القيم الحرجة عند مستويات الاحتمال 1 %، 5 %، 10 % أصغر من القيمة المحسوبة لإحصائية (Zivot- Andrews)، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 وهذا بالنسبة لكل المتغيرات المستخدمة في الدراسة، أي أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة مع احتوائها على مقطع هيكلي (أي أننا قمنا بقبول وجود جذور الوحدة مع تغيرات هيكلية في كل متغير).

كل المتغيرات لها نفس درجة التكامل والمقدرة بـ 1 ($I(1)$).

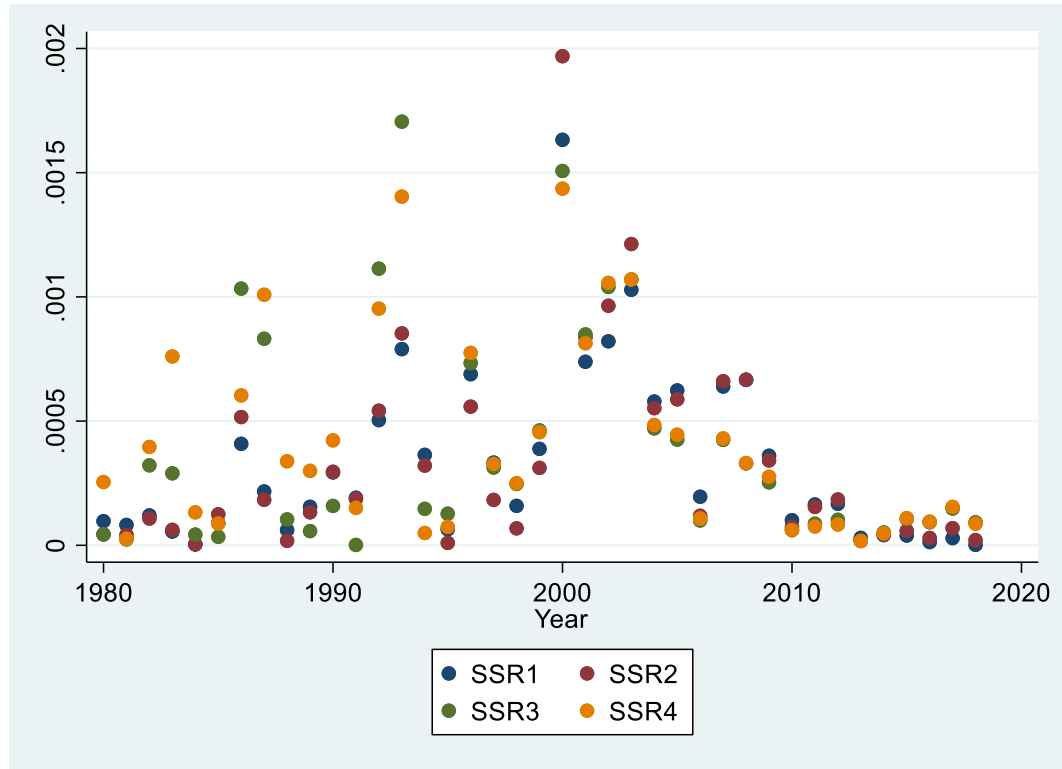
3.4. الخطوة الثانية: تحديد قيمة التغير الهيكلي واختبار النموذج الأنسب:

الشكل (1): منحني بياني لمربع بواقي التقدير



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج STATA

الشكل (2): سحابة نقاط لمربع بواقي التقدير



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج STATA

التحليل:

عند قيامنا برسم المنحنى البياني بمربع بواقي التقدير لكل نموذج من النماذج الأربعة المقترحة من طرف Gregory Hansen تبين أن التغير الهيكلي موجود في سنة 1995 م وهذا يتضح من خلال إمعان النظر أن النماذج الأربعة تلتقي في هذه النقطة بالذات.

ملاحظة: عند قيامنا بكل الانحدارات الممكنة للنماذج الأربعة وجدنا أن أقل قيمة لمجموع مربع البواقي تظهر في النموذج الثاني. وعند مقارنة النماذج الأربعة نجد أن أفضل نموذج هو النموذج الثاني المقترح من طرف Gregory Hansen والمسمى بـ: Level shift with trend (أي أن التغير موجود على مستوى الثابت والاتجاه العام) وهذا لإعطائه أقل قيمة خاصة بمربع البواقي في تلك الفترة (1995).

4.4. الخطوة الثالثة: التكامل المشترك ذو التغيرات الهيكلية:

الجدول (5) : التكامل المشترك ذو التغيرات الهيكلية.

Gregory-Hansen Test for Cointegration with Regime Shifts						
Model: Change in Level and Trend				Number of obs	=	39
Lags = 0 chosen by downward t-statistics				Maximum Lags	=	10
	Test	Breakpoint	Date	Asymptotic Critical Values		
	Statistic			1%	5%	10%
ADF	-5.99	26	2005	-6.36	-5.83	-5.59
Zt	-6.11	27	2006	-6.36	-5.83	-5.59
Za	-37.46	27	2006	-76.95	-65.44	-60.12

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج STATA

التحليل:

عند قراءة الجدول الخاص باختبار التكامل المشترك ذو التغيرات الهيكلية لـ Gregory Hansen والمتعلق بالنموذج الثاني الذي تم تحديده آنفاً، نلاحظ أن القيمة المطلقة لاحصائية ADF وكذا احصائية Z أكبر من القيم الحرجة عند مستويات احتمال 5%، 10%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات مع وجود تغيرات هيكلية في سنة 2005 و 2006 ولكن كنا قد حددنا مسبقاً أن أكبر تغير هيكلية حصل سنة 1995.

5.4. الخطوة الرابعة: تقدير العلاقة في المدى الطويل:

الجدول (6) : تقدير العلاقة في المدى الطويل.

Variables	FMOLS		DOLS		CCR	
	Parameters	Prob	Parameters	Prob	Parameters	Prob
EMP	-.5468653	0.000	-1.047123	0.117	-.546188	0.000
TRD	.1297117	0.000	.128937	0.158	.1295331	0.000
DCPS	.0271089	0.000	-.0150326	0.706	.0270252	0.000
M2	-.0006321	0.000	-.007824	0.008	-.0006284	0.002
Break	.0266546	0.000	.0301886	0.229	.0266566	0.000
Trend	.0002792	0.072	.0009239	0.678	.0002773	0.167
C	.114921	0.000	.5070614	0.019	-.1147278	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج STATA

التحليل:

عند قراءة الجدول الخاص بتقدير علاقة المدى الطويل يتضح لنا أن المعاملات المقدرة تتسم بالمعنوية وأخرى غير معنوية. فنأخذ على سبيل المثال المعاملات المقدرة بطريقة FMOLS نجد أن كل المعاملات تتسم بالمعنوية ما عدا المعامل المرتبط بعنصر الزمن (I_t)، أي ليس له تأثير على النمو الاقتصادي.

ملاحظة: تأثير الزمن على النمو الاقتصادي ليس معدوماً لكن ليس له تأثير معنوي.

يتبين من المعادلة المقدرة أنه: إذا ارتفعت نسبة العمالة (EMP) بـ 1% فإن النمو الاقتصادي سينخفض بـ 0.55%. إذا ارتفع معامل الانفتاح التجاري (TRD) بـ 1% فإن النمو الاقتصادي يرتفع بـ 0.13%. أما فيما يخص نسبة الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام (DCPS) فإذا ارتفع بـ 1% فإن النمو الاقتصادي يرتفع بـ 0.03%. في حين إذا ارتفع المال وشبه المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (M2) بـ 1% فإن النمو الاقتصادي ينخفض بـ 0.0006%.

وفيما يخص المتغير الأصم (Break) المفسر للتغير الهيكلي نلاحظ وجود علاقة طردية ما بين هذا الأخير و النمو الاقتصادي ، وهذا ما يفسر بأنه إذا وقعت أي أزمة اقتصادية كانت أو مالية فإنها ستؤثر على النمو الاقتصادي بقيمة 0.027% أي أن هذه الأخيرة ستؤدي الى إعادة النظر في السياسة المنتهجة.

وبالنسبة لـ (DOLS) و (CCR) تتبع نفس طريقة التحليل المستخدمة سابقا، إلا أنه تجدر الإشارة إلى وجود بعض المعاملات تختلف من حيث الإشارة و المعنوية وهذا راجع إلى طريقة التقدير المستخدمة فمثلا طريقة (DOLS) تخفض حجم العينة وهذا ما يكون له تأثير على النتيجة.

6.4. الخطوة الخامسة: تقدير العلاقة في المدى القصير عن طريق VECM:

الجدول (7) : تقدير العلاقة في المدى القصير.

Variables	Paramètres	T student
D(EG(-1))	-0.123695	[-0.66209]
D(EG(-2))	-0.086270	[-0.52629]
D(EMP(-1))	0.549372	[1.15907]
D(EMP(-2))	-0.561121	[-1.47059]
D(TRD(-1))	0.055119	[0.72437]
D(TRD(-2))	-0.029316	[-0.32511]
D(DCPS(-1))	0.123905	[2.19717]
D(DCPS(-2))	0.120856	[1.99300]
D(M2(-1))	0.000792	[0.51783]
D(M2(-2))	0.001117	[1.11644]
ECT ₁	-0.696863	[-3.00000]
ECT ₂	-0.084973	[-4.19972]
T	1.69E-05	[0.01618]

Break	-0.015442	[-1.15064]
-------	-----------	------------

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج STATA

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه الخاص بـ VECM (نموذج شعاع تصحيح الخطأ) نلاحظ أن كلا اشارتي ECT_1 و ECT_2 سالبة وتتسم بالمعنوية (لأن نسبة Student الحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من نسبة Student الجدولية والمساوية لـ 1.96).

إن قيمة ECT (معامل تصحيح الخطأ) تعكس سرعة تعديل النموذج إذا ما حدثت أزمات أو صدمات في المدى القصير، أي تكييف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن على المدى الطويل، وبما أن قيم ECT_1 و ECT_2 تساوي على التوالي 0.69 و 0.085 والتي تسمى أيضاً بقوة الاستجابة نحو التوازن أي أن عدم التوازن الموجود ما بين المتغيرات والنمو الاقتصادي يتم استدراكه كل سنة بـ 69% بالنسبة للعلاقة الأولى و 0.085 بالنسبة للعلاقة الثانية.

7.4. الخطوة السادسة: اختبار السببية ل Granger:

الجدول (12): اختبار السببية ل Granger.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/19/19 Time: 18:24			
Sample: 1980 2018			
Lags: 2			
NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EMP does not Granger Cause EG	37	0.20835	0.8130
EG does not Granger Cause EMP		3.04753	0.0614
TRD does not Granger Cause EG	37	3.03878	0.0619
EG does not Granger Cause TRD		0.50874	0.6060
DCPS does not Granger Cause EG	37	7.68007	0.0019
EG does not Granger Cause DCPS		1.21473	0.3101
M2 does not Granger Cause EG	37	1.91381	0.1640
EG does not Granger Cause M2		1.15127	0.3290
T does not Granger Cause EG	37	NA	NA
EG does not Granger Cause T		NA	NA
BREAK does not Granger Cause EG	37	1.96723	0.1564
EG does not Granger Cause BREAK		1.96604	0.1566

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه والتي يكون احتمالها أقل من 5%، واتجاه هذه السببية كالاتي:

➤ نسبة الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام (DCPS) تسبب أثر في النمو الاقتصادي (EG).

اما فيما يخص باقي المتغيرات المفسرة لا توجد أي علاقة سببية بينهم و بين النمو الاقتصادي بمفهوم Granger.

5. الخلاصة:

أهمية القطاع المالي و الذي له دور في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال التخصيص الأمثل للموارد ضعف أصول القطاع المصرفي مقارنة بالنشاط الاقتصادي في الجزائر . وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات مع وجود تغيرات هيكلية في سنة 2005 و 2006 ولكن كنا قد حددنا مسبقا أن أكبر تغير هيكلية حصل سنة 1995. ضعف مساهمة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى الاعتماد على القطاع النفطي و عدم الاعتماد على الاستثمار الخاص .

من خلال دراسة علاقة النمو الاقتصادي بنفسه و هذا ما عبر عنه ب (ECT_1)، حيث ان قوة الإرجاع نحو الوضع التوازني تقدر ب 69 % أي مدة الإرجاع تقدر ب حوالي سنة و نصف ومن خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و علاقته بالائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ، وهذا ما عبر عنه ب (ECT_2) ومن خلاله يعود التوازن كل سنة بنسبة 8 %.

هناك تأثير للأزمات التي تمس المنظومة المالية و هذا ما أثبتته الدراسة القياسة من خلال المتغيرات الصماء.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ،تقييم اتجاهات السياسة التجارية و أثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الأسكو، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009.
- خاطر طارق، التنمية المالية و النمو الاقتصادي، مراجعة للفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 08، جوان 2015، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
- محمد عزت غزلان، اقتصاديات البنوك و المصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
- رعد أسامة جار الله، قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول باستخدام ARDL، مجلة تنمية الرفاهين المجلد 35، سنة 2013.
- طالب دليلة، اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1980-2013، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2016.

المراجع الاجنبية:

- Kangni Kpodar. Développement financier, instabilité financière et croissance économique : implications pour la réduction de la pauvreté. Gestion et management. Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2006. Français.
- Jude C. Eggoh et Patrick Villieu UN RÉEXAMEN DE LA NON-LINÉARITÉ ENTRE LE DÉVELOPPEMENT FINANCIER ET LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE. Revue d'économie politique 2013/2 Vol. 123 | pages 211 à 236 .
- Barka Ahmed Barka Kashtu. Nexus between Financial Development, Trade Openness, and Economic Growth: the Case of Malaysia, REVUE Romanian statistical review, N 1/2019.
- Biplab Kumar Guru AND Inder Sekhar Yadav Financial Development and Economic Growth: Panel Evidence From BRICS, Journal of Economics, Finance & Administrative Science, Vol. 24, No. 47, 2019
- Kangni Kpodar. Développement financier, instabilité financière et croissance économique : implications pour la réduction de la pauvreté. Gestion et management. Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2006. Français.
- Eggoh, J. (2010). Développement financier, instabilité financière et croissance économique: un réexamen de la relation. *Région et développement*, 32, 9-29.
- Frankel, Jeffrey A. and Romer, David. « Does Trade Cause Growth? », The American Economic Review, 89, No. 3 (June 1999)